دعـــوات لـتـأسـيـس مـصـرف مـسـاهـم

الاقتصادية النيابية تنتقد ضعف الدعم للمصارف الأهلية

بغداد /متابعة المدى

انتقدت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب امس السبت المصارف الحكومية لعدم التعاون مع الأهلية ودعمها بما يفسح امامها الطريق لادخال الشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار الى البلاد.

وقالت رئيس اللجنة فيان دخيل بحسب (آكانيوز) إن عدم تقديم الدعم لقطاع المصارف الأهلية من قبل المصارف الحكومية والجهات ذات العلاقة له تأثير سلبي على دخول الشركات الأجنبية الاستثمارية الى البلاد، خاصة اذا كانت المصارف الأهلية مصارف قوية ورصينة وتمتلك أموالا تتمكن من خلالها ان تكون الوسيط او المغطي للشركات الراغبة بالدخول الى البلد للاستثمار.

وأضافت دخيل ان على الحكومة الاهتمام بالمصارف الاهلية كخطوة لتوسيع افاق الاستثمار ومنح الشركات حافزا جديدا للدخول في السوق المحلية .

ويسيطر أكبر بنكين مملوكين للدولة وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين على النظام المصرفي اذ تعتمد المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على هذين المصرفين في التعاملات المالية بنسبة ٨٥ ٪.

ويوجد في البلد نحو ٣٦ بنكا خاصا صغيرا برؤوس اموال محدودة تتقاضى فائدة مرتفعة وترفض في العادة الاقراض في غياب نظام مالي فعال.

وقررت في ٢٠٠٦ إعادة هيكلة القطاع المصرفي للسماح بالاستثمار المباشر في البنوك والتخلص من ديون ثقيلة على كاهل البنوك الرئيسية المملوكة للدولة بعد عقود من الحرب والعزلة الاقتصادية. وكانت الحكومة قد قررت في أيلول الماضي تشكيل لجنة تهدف لدعم التعاملات الاقتصادية في البنوك الأهلية وتوسيع تبادلاتها التجارية، فيما رسمت خطة تقضي بمنح المصارف الخاصة صلاحيات واسعة تتوازن مع صلاحيات المصارف الحكومية.

وكشف البنك المركزي في وقت سابق عن خطة لإجراء توأمة بين مصارف العراق والمصارف العالمية لتطوير نظام المدفوعات في مصارف البلاد وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها.

الى ذلك اقترحت عضو اللجنة الاقتصادية نورة سالم تأسيس مصرف مساهم تشارك فيه المصارف المحلية والاجنبية لتسهيل عمل الاستثمار

وقالت سالم بحسب :(الوكالة الاخبارية للانباء) إن العملية الاستثمارية تحتاج الى جملة من التسهيلات وإزالة جميع المعوقات من امام المستثمرين لجذبهم الى البلد وتهيئة الارضية المناسبة للعملية الاستثمارية فيه.

واضافت سالم : أن ابرز المعوقات التي تقف عائقاً امام المستثمر هو القطاع البنكي كون اغلب المصارف العراقية لاتستطيع منح المبالغ الكبيرة الى المستثمرين.

ودعت الى: ضرورة تأسيس مصرف مساهم تشارك به المصارف الحكومية والخاصة فضلاً عن المصارف الاجنبية في العراق لتوفير مبالغ كبيرة قادرة على منحها كقروض للمستثمرين، اضافة الى تسهيل عمل التجار الذين يستوردون البضائع بمبالغ كبيرة جداً.

يذكر ان اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء قررت وضع دراسة لتأسيس مصرف مساهم يضم مجموعة من المصارف المحلية والعالمية الكبرى .

من جانبه مدير مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل حسام عبيد الى تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية والمصارف الايرانية لمكافحة ظاهرة تهريب وتزوير العملات مشيراً الى تعريف المواطن بمواصفات العملة الرسمية منعا لوقوعه ضحية للاحتيال من قبل المزورين .

وقال عبيد بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن عملية تهريب العملات الى الخارج وإدخال عملات مزورة الى البلاد لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد.

واضاف عبيد: أن الوعي الشعبي مهم جدا في هذا المجال ، إذ يجب ان يتعرف كل مواطن على مواصفات العملة المزورة، وعلى البنك المركزي أن يعطي مواصفات العملة الرسمية لتلافي وقوع الناس البسطاء ضحية للمهربين والمزورين.

ودعا وسائل الاعلام للقيام بحملة توعية واسعة في هذا المجال .

و من المهم جداً أن يتم تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية للحد من عمليات تهريب العملات ومراقبة بعض المصارف بشكل استثنائي وأكد عبيد على ضرورة تشديد الرقابة على المصارف الايرانية والمصارف التي تتعامل معها هي مسألة مهمة جدا في مكافحة هذه الظاهرة.

الأوضاع الأمنية وراء قلة السيّاح في البلد

بغداد/المدى

أعلنت هيئة السياحة والآثار امس السبت ان ١٢٥ سائحاً دخلوا البلد خلال عام ٢٠١١ ، مؤكدة وضعهم خطة أنموذجية لرفع عدد السياح خلال العام الحالي.

وقال المتحدث باسم الهيئة حسن طه بحسب(اكانيوز) ان عدد السائحين بلغ خلال العام الماضي ١٢٥ سائحا فقط بسبب الوضع الامني وصعوبة الوصول الى المناطق الاثرية بالاضافة الى معوقات الحصول على تأشيرة الدخول".

واضاف طه ان هذا العدد جيد بالنسبة للظروف الامنية التي يصوّرها الاعلام الخارجي عن الوضع داخل العراق".

لافتاً الى وجود مجاميع سياحية متعددة الجنسيات زارت البلد والنسبة الاكبر منها من تايوان من خلال الدورات والمعارض والاتصالات التي تقيمها الهيئة مع شركات السياحة العالمية.

وبيّن طه ان "خدمات المحافظات السياحية ليست بالمستوى المطلوب من نقل وفنادق ودور استراحة، فلا يوجد بين المحافظات فنادق، فضلا عن تراجع الاهتمام من ناحية السياحة".

وقالت هيئة السياحة والآثار الأربعاء الماضي إنها لاتزال تستوفي ١٠ دولارات من كل سائح أجنبي. لكن العديد من المعالم السياحية غير الدينية لايزال يعاني من قلة مرتاديه بسبب تردي الوضع الأمني إلى جانب الإهمال من قبل السلطات.

وتشهد السياحة الدينية في العراق انتعاشا منذ سقوط النظام السابق ربيع عام ٢٠٠٣. وسجلت كربلاء والنجف وفود ملايين الزوار في ذروة الاحتفاء بالمناسبات الدينية بينهم زوار أجانب وبخاصة من الدول المجاورة ومنها إيران.

وطبق قرار استيفاء الأجور منذ العام ٢٠٠٩. ويطبق على كل سائح عربي أو أجنبي يدخل البلاد عن طريق شركة أو ضمن مجموعة سياحية. وتم تحديد المجموعة السياحية بما لايقل عن خمسة أشخاص.

ويدخل البلد يوميا نحو ثلاثة آلاف زائر من إيران والبحرين والكويت ودول أخرى. ويعتمد بصورة كبيرة على السياحية الدينية بعد أن ضعفت السياحة الأثرية. وتنتشر عشرات المقامات والأضرحة الدينية في مناطق متعددة في البلاد تبرز في بغداد والنجف الاشرف وكربلاء وسامراء .

البورصة يجسل ارتفاعاً

بغداد /المدى

أشار التقرير السنوي للبورصة ان حركة التداول في السوق المحلية للأوراق المالية ٢٠١١ سجل ارتفاعاً ملحوظاً عن العام الذي سبقه من حيث عدد الأسهم المتداولة والقيمة السوقية وعدد العقود المنفذة.

وقال رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق السعدي الذي لخص التقرير السنوي الذي أصدرته هيئته بحسب البغدادية نيوز ان"حجم التداول في البورصة للعام الماضي ٢٠١١ بلغ نحو ٩٤١,٢ مليار دينار وبنسبة ارتفاع ١٣٥,١٪ حيث كان حجم التداول للعام ٢٠١٠ بنحو ٤٠٠,٣ مليار دينار، مبيناً أن عدد الأسهم المتداولة لعام ٢٠١١ ما يقارب ٤٩٢,٣ مليار سهم وبنسبة ارتفاع ٩٢,٦٪ عن العام ٢٠١٠ حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة ٢٥٥,٦ مليار سهم".

وأضاف السعدي أن العقود المنفذة خلال ٢٠١١ قاربت ٤٩٢,٣ مليار سهم وبنسبة ارتفاع ٩٢,٦٪ عن العام السابق حيث بلغ عدد العقود المنفذة للعام ٢٠١٠" ٢٥٥,٦ مليار سهم". وذكر السعدي أن "القيمة السوقية لعام ٢٠١١ قاربت ١٣٢,٥ ألف عقد وبنسبة ارتفاع ٨٤,٨٪ عن العام ٢٠١٠ إذ بلغت القيمة السوقية للأسهم ٣٤٦٢,٢ مليار دينار. وتابع :ان نسبة شراء الأجانب بلغ حجم تداولها ما يقارب ١٧٦,٥ مليار دينار بينما كان في العام الذي سبقه ٦٢,٨ مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت نسبة ١٨٤٪. وبين أن الرقم القياسي نهاية عام ٢٠١١ كان ١٦٣,٠٣ نقطة بينما كان في العام الذي ١٠٠,٩٨ نقطة، مشيراً إلى أن صافي الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١١ كان ١٢٧,٦ مليار دولار.

الخدمات البرلمانية: الخلافات أخّرت الرخصة الرابعة للهاتف النقال

بغداد /المدى

اعتبرت لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية ان تأخير مشروع (الرخصة الرابعة) للهواتف النقالة سببه الخلاف بين وزارة الاتصالات والهيئة.

وقالت سهاد فاضل بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء):إن اسباب تأخير إقرارمشروع (الرخصة الربعة) لشبكات الهاتف النقال ترجع الى بعض المشاكل بين وزارة الاتصالات وعمل الهيئة وارتباط شبكات النقال بجهات سياسية تحول دون الرخصة الرابعة حرصاً على مصلحتها.

واضافت فاضل: أن هناك منافسة قوية بين شبكات الاتصال وهذا من شأنه أن يطور الخدمة ويجعلها أرخص كلفة على المواطن، لكن الخلافات الجسيمة تقف في طريق ذلك ونحن نسعى الى حلها.

ويذكر: أن في البلد ثلاث شركات للهاتف النقال بعد أن فازت في آب ٢٠٠٧ للعمل في البلاد وهي زين التابعة لشركة ام تي سي الكويتية وعملها في الوسط والجنوب، وآسياسل وهي كونسورسيوم عراقي خليجي ينتشر في معظم أنحاء العراق، وشركة كورك الناشطة في إقليم كردستان التي يملكها رجال أعمال عراقيون كرد ويبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال أكثر من تسعة ملايين في العراق.

الحكومة ترغب بإيفاء الديون الكويتية عن طريق الاستثمارات

بغداد /المدى

قالت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء مريم الريس بحسب (آكانيوز) إن الحكومة ترغب في انهاء ملف الديون الكويتية عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة في المرحلة المقبلة وأضافت الريس أن العراق يأمل من الكويت مساعدته في الخروج من البند السابع خلال عام ٢٠١٢ الحالي وهذا ما سيناقشه بالتفصيل رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته المرتقبة إلى الكويت والمقرر ان يجريها نهاية اذار المقبل.

وأشارت الريس إلى أن " الكويت ترغب بمد علاقات جديدة تعتمد على تبادل المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين ونسيان الحقبة الماضية ومساعدة العراق في الخروج من البند السابع".

الى ذلك استغربت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد من مطالبة رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية عدنان الجنابي المعنيين بتصدير النفط العراقي عبر خطوط النقل الكويتية لانها ستشمل بالغلق فيما لو قررت ايران اغلاق مضيق هرمز. وقالت السعد :إن طلب الجنابي غير منطقي لان الكويت تصدر النفط عبر منافذها في مضيق هرمز التي تبعد اقل من /خمسة اميال/ عن منافذ العراق وبالتالي في حال تم اغلاق مضيق هرمز فستغلق منافذ الكويت ايضا.

واضافت السعد:أن اللجنة لم توافق على المقترح تحت ذريعة تضرر الخط الاستراتيجي الناقل للنفط ابان حرب الخليج الاولى والثانية ، وبما ان النفط العراقي يصدر عن طريق محافظة البصرة بنسبة ٨٠٪من الاجمالي الكلي فان ذلك سيؤثر بصورة مباشرة على التصدير .

كردستان يوقع اتفاقية لثلاثة مشاريع تنموية

بغداد /المدى

وقعت وزارة تخطيط كردستان اتفاقية مع الأمم المتحدة لتنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال تنمية الطاقات بالإقليم.

وقال السندي في بيان صدر امس :ان الوزارة وقعت اتفاقية مع الأمم المتحدة لتنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال تنمية الطاقات بالإقليم فيما يخص إنهاء المرحلة الثانية من مشروع تحسين خدمات السكن في أربيل التي توفرها حكومة الإقليم"، لافتاً الى أن "كلفة المشاريع التي تتضمنها الاتفاقية تبلغ (٤،٥) مليون دولار أميركي.

وأضاف: أن أحد تلك المشاريع يتمثل في مشروع حي كوران عينكاوة في أربيل الذي تمتد فترة تنفيذه لعشرة أشهر بتمويل من حكومة الإقليم والأمم المتحدة.

وأوضح: أن المشروع الثاني يشتمل على تقييم البنى التحتية الاقتصادية لإقليم كردستان في قطاعات الكهرباء والطرق والماء والمجاري والذي ينفذ أيضاً بتمويل مشترك من الإقليم والمنظمة الدولية أما المشروع الثالث يتضمن إنشاء نظام لإدارة التنمية ومراجعة (٣ آلاف و ٢٠٠) مشروع تنفذها حكومة الإقليم.

من جهته قال نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق ماكناب: ان الاتفاقية الموقعة تتضمن تنفيذ مشاريع بكلفة (٤،٥) مليون دولار على أن تتحمل كردستان تأمين (مليونين و ٩٢ ألف دولار) منها.

وأشار الى: أن هذه الخطوة تأتي في إطار المساعي نحو تحقيق المشروع الإستراتيجي الألفي في العراق خاصة المشاريع طويلة الأمد والتي تهدف الى تحسين حياة المواطنين في الإقليم.

مجلس واسط ينوي بناء مساكن للفقراء

واسط /المدى

كشف مجلس محافظة واسط عن وضع خطة تتضمن استقطاع مبالغ من الإيرادات المالية التي تحصل عليها المحافظة وعلى مدى السنوات العشر المقبلة لتوفير وحدات سكنية للفقراء، فيما رأى خبير قانوني أن القرار بحاجة الى إعادة نظر لان الدورات اللاحقة للمجلس غير ملزمة بالقرارات السابقة ومن الممكن إلغاء القرار الحالي.

وقال مسؤول الدائرة الإعلامية في المجلس طه الردينى بحسب(آكانيوز) إن مجلس المحافظة صوت على قرار يتيح استقطاع ١٠ ٪ من ميزانية تنمية الأقاليم التي تحصل عليها المحافظة سنوياً و ٥٠ ٪ من واردات البترو دولار ومنفذ زرباطية الحدودي بهدف توفير مبالغ مالية كافية لإنشاء وحدات سكنية للفقراء"، مشيراً الى أن "قرار المجلس أكد على سريان هذه النسبة من الاستقطاعات للأعوام العشرة المقبلة".

واضاف الردينى أن المجلس عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع المختصين حول الآلية التي يمكن بموجبها تمويل مشروع بناء تلك الوحدات السكنية وكانت الآراء منصبة على تخصيص نسبة معينة من الإيرادات المالية التي تحصل عليها المحافظة ولعدة سنوات لضمان تمويل المشروع الذي سيتم تنفيذه على مراحل وليس مرحلة واحدة".

ولفت الى أن تلك اللجان انتهت من تحديد المناطق التي ستشيد عليها تلك الوحدات السكنية وهيأت لهذا الغرض قطع الأراضي المناسبة في سبعة مواقع موزعة بين أقضية ونواحي المحافظة تمهيداً للبدء بإجراءات استملاكها". من جانبه رأى خبير قانوني أن قرار المجلس يحتاج الى إعادة نظر ونضوج قانوني أكثر لعدم وجود ضمانات قانونية لاستمراره في السنوات اللاحقة.

وقال الخبير الذي فضل عدم ذكر اسمه أن "الدورات اللاحقة للمجلس غير ملزمة بتنفيذ القرارات السابقة لعدم وجود نص ضمن قانون مجالس المحافظات يؤكد على ذلك"، لافتا الى أن أفضل السبل القانونية هي أن "يعد مجلس المحافظة خطة سنوية لبناء عدد محدد من تلك الوحدات يتناسب مع ما يرد المحافظة من تخصيصات سنوية وبالتالي تكون فكرة المشروع واضحة المعالم ولا تحتاج أية تعقيدات".

وأضاف انه "بإمكان المجلس أن ينجز عددا من الوحدات السكنية خلال الفترة المتبقية من دورته الحالية".

وأقر مجلس النواب السابق تخصيص ٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلا من المنافذ الحدودية (البرية والجوية والموانئ) باستثناء الإيرادات السيادية، لموازنة المحافظات الحدودية، فيما تقرر تحويل مبلغ يعادل دولارا واحدا عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة وعن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة وعن كل ١٥٠ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي المنتج الى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣. وكان مجلس واسط قد صوت في جلسة سابقة على قرار يتضمن الموافقة على بناء ٢٤ ألف وحدة سكنية واطئة الكلفة توزع بين النساء الأرامل والمطلقات والأطفال الأيتام والعائلات الفقيرة وقد رصد مبلغ ٨٠ مليار دينار لإنشاء هذه الوحدات ضمن خطة العام الحالي وبواقع ٥٠ مليار دينار من واردات المحافظة ضمن مشروع البترو دولار و ٣٠ مليارا ضمن مشروع تنمية الأقاليم. وكان نائب رئيس مجلس واسط، مهدي علي جابر الموسوي قد ذكر في وقت سابق أن الحكومة المحلية في واسط تتوقع هذا العام الحصول على مبلغ مئة مليار دينار عراقي ضمن مشروع البترو دولار بعد تدفق نفط حقل الأحدب الأسواق العالمية خلال حزيران ٢٠١١ وبطاقة أولية كانت بداية الأمر ٦٠ ألف برميل يومياً من المتوقع أن تكون بلغت ١٢٠ ألف برميل مع بداية عام ٢٠١٢ لتصل خلال النصف الثاني من هذا العام الى ٢٠٠ ألف برميل يومياً، في وقت تأمل الحكومة المحلية الحصول على عائدات مالية جيدة من واردات منفذ زرباطية الحدودي بعد أن حصلت العام الماضي على مبلغ ١١ مليار دينار على وفق النسبة المقرر للمحافظات.

وخصص مجلس واسط نهاية الشهر الماضي مبلغ ١٣٢ مليون دينار لتوزيعها بنسب محددة بين عدد من العائلات الفقيرة والمتعففة ضمن أحد المناطق السكنية جنوبي الكوت، في وقت انتقد عدد من تلك العائلات هذا القرار بسبب ضآلة المبالغ التي ستوزع بينهم، معتبرين أنها قليلة ولا تسد جزءا من متطلبات معيشتهم اليومية.

يذكر أن مجلس محافظة واسط ومن خلال المجالس المحلية وبعض منظمات المجتمع المدني كان قد أجرى عام ٢٠١٠ مسحاً شاملاً بعموم مناطق المحافظة لإحصاء النساء الأرامل والمطلقات والأطفال الأيتام والعائلات الفقيرة، حيث اتضح هناك ٢٤ ألف أسرة تندرج ضمن تلك التوصيفات وغالبيتها لا تمتلك السكن، وكانت المرحلة اللاحقة كيفية توفير السكن لهذا العدد الكبير من العائلات والبحث في آليات لتوفير فرص العمل لبعض أفرادها.